المنظمات غير الحكومية وفلسطين

السعي الى ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية، من خلال تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني، وحماية الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي، وسياسة الاستيطان الاسرائيلية، والاجراءات العسكرية والأمنية المطلوبة لضمان سلامة دول المنطقة وأمنها، كانت من بين المواضيع الهامّة، التي تناولتها الحلقة الدراسية التاسعة والعشرون، والأخيرة، للامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية (السابعة آسيويا)، وندوة الامم المتحدة الرابعة للمنظمات غير الحكومية الآسيوية، اللتان عقدتا في قبرص، ما بين ٢٠ ـ ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، باشراف وتنظيم لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، والتي رأت في عقد مثل هذه اللقاءات الدولية، تعبيراً عن جهودها المستمرة من أجل التوصّل الى قدر أكبر من التفاهم بين أطراف النزاع؛ وبالتالي تعزيز فرص التوصل الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

شارك في جلسات الحلقة الدراسية، التي عقدت على هيئة ثلاث موائد مستديرة، عدد من الخبراء، فلسطينيين واسرائيليين وعرب وأجانب. في حين توزّعت الندوة على حلقات عمل لبحث مجالات تطوير سبل وأشكال تضامن المنظمات الاسرائيلية مع الهيئات الشعبية الفلسطينية. وتبنّى المجتمعون، في الجلسة الختامية اعلاناً مشتركاً، ومجموعة توصيات بشأن المواضيع التي تمّ تداولها.

بدأت الجلسة الافتتاحية بكلمة ترحيب ألقاها وزير خارجية الدولة المضيفة ـ قبرص ـ جورج ياكوفو، نوّه فيها بالدور الذي تلعبه بلاده باعتبارها عضواً في اللجنة المعنيّة بفلسطين، والتي تمتاز بروابطها الودّية، التقليدية، مع جميع بلدان المنطقة. وأكد ياكوفو ان قضية فلسطين هي قلب النزاع العربي ـ الاسرائيلي في الشرق الاوسط، التي يتطلب حلّها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وخصوصاً القراران ٢٤٢ و٣٣٨، الصادران عن مجلس الامن الدولي. وحدّد وزير الخارجية القبرصي العناصر اللازمة من أجل التوصل الى هذا الحل في انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، كذلك من جميع الاراضي العربية الأخرى المحتلة منذ العام ١٩٦٧؛ إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير واقامة دولة مستقلة وذات سيادة؛ الاعتراف السياسي بجميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، وضمان عيشها في سلام داخل حدود آمنة، ومعترف بها. وأشار ياكوفو الى قرارات الأمم المتحدة المتعلّقة بحماية الفلسطينيين، بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، داعياً اسرائيل الى الالتزام بهذه القرارات وتنفيذها، والامتناع، بالتالي، عن أي اجراءات تتناقض وهذه القرارات، وآخرها قرار ابعاد عدد من الفلسطينيين الذي أدانه مجلس الامن الدولي بالاجماع في قراره الرقم ٧٢٦ في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. كما طالب المجموعة الدولية بالعمل على تطبيق المبادىء والمعايير، في النظام الدولي الجديد، الناشيء، في جميع الحالات، خصوصاً في ما يتعلّق بقبرص وفلسطين.

وتحدث رونالد أ. سبيرس ممثّل الأمين العام للامم المتحدة، بطرس غالي، الذي أشار الى ان هذه الحلقة الدراسية هي الاخيرة، في سلسلة ترعاها الأمم المتحدة، وتعقد تحت اشراف اللجنة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف. ونوّه سبيرس بوجود خبراء من جميع أنحاء آسيا، وغيرها، من المناطق؛ بالاضافة الى خبراء فلسطينيين واسرائيليين، الأمر الذي يثبت التزام المجتمع الدولي، ككل، بتسوية قضية فلسطين، بطريقة عادلة وشاملة. وأضاف ان الاتفاق الشامل، داخل المجتمع الدولي، يدعو الى تسوية تستند الى المبادىء الثلاثة التي ذكرها وزير الخارجية